

أبناء سورية

تضارب المعلومات حول كسر حصار إدارة المركبات في حرستا

النظام يواصل تقدمه في ريف إدلب و«أحرار الشام» تعلن النفير



الجنوبي، ما أدى إلى تهجير عشرات الآلاف من سكان المنطقة. هذا ارتفاع حصيلة ضحايا التفجير المجهول في شارع

أفغانستان تطالب إيران بحل ميليشيا «فاطميون»

وكالات: طالبت الحكومة الأفغانية رسمياً، الحكومة الإيرانية بحل ميليشيات فيلق «فاطميون» الأفغاني الذي يتبع الحرس الثوري، ويقاتل إلى جانب النظام السوري، والذي يقدر عدد مقاتليه بـ 20 ألفاً. وفق تقارير إيرانية.

وقال المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية شاه حسين مرتضوي، إن الرئيس الأفغاني أشرف غني طلب من الحكومة الإيرانية حل هذه الجماعات، وعدم استخدام عواطف اللاجئين الأفغان لديها أو في الدول المجاورة من أجل تهتم على القتال في سورية».

في إشارة إلى فيلق «فاطميون».

وجاء الطلب عقب إعلان زهير مجاهد أحد المسؤولين الأفغان في فيلق «فاطميون»، عن مقتل أكثر من ألفي مقاتل أفغاني وإصابة 9 آلاف آخرين من عناصره بجروح منذ تدخله في

من المتعانة ودير الزور، إضافة لأكثر من 90 جريحاً غاليبتهم أطفال ونساء من المنازل القريبة لمنطقة التفجير.

وقال نشطاء من ادلب إن الانفجار سبب دماراً هائلاً في عدة مبانٍ سكنية من عدة طبقات، كان الانفجار أمام مقر عسكري لأجناد القوقاز وحوله مباني سكنية مكتظة بالمدنيين، تراوحت التخمينات لأسباب الانفجار بين وجود سيارة مفخخة باكرت من طين ونصف من المتفجرات، أو قصف جوي.

مصادر ميدانية ومرصد تتبّع حركة الطيران أكدت في تصريحات نقلتها «شام» أن طائرة حربية روسية من نوع سيخوي 35 رصدت في أجواء الريف الشمالي لمحافظة إدلب قبل التفجير بلحظات، في وقت كانت تحلق فيها طائرة حربية من نوع سيخوي 24 للنظام في الريف الشرقي والجنوبي من المحافظة ونفذت عدة غارات في تلك المنطقة.

وفي الغوطة الشرقية، تضاربت المعلومات حول تمكن قوات النظام من كسر الطوق المفروض منذ أكثر من أسبوع على إدارة المركبات، قاعدتها العسكرية الوحيدة في الغوطة الشرقية.

وقالت شبكة «شام» الإخبارية أن تشكيلاً جديداً يدعى «الحرس القومي العربي» انضم إلى الميليشيات المساندة لقوات الأسد في هجماتها على الغوطة الشرقية. وأعلن الدفاع المدني في ريف دمشق عبر صفحته في «فيسبوك» أن 12 مدنياً قتلوا، بينهم امرأتان وأخرى مع أطفالها الثلاثة، وجرح آخرون نتيجة غارة بصاروخين موجهين على الأحياء السكنية في مدينة دوما، بالتزامن مع سقوط 28 قذيفة مدفعية على السوق الشعبي والأحياء.

أما مدينة حرستا فتعرضت لقصف مكثف بأكثر من 125 قذيفة و 34 صاروخ أرض - أرض، و 35 غارة جوية، وفق الدفاع المدني.

عواصم - وكالات: كشفت قوات النظام أمس هجماتها على جبهتي الغوطة الشرقية قرب دمشق، حيث تضاربت المعلومات حول كسر حصار «إدارة المركبات» في حرستا، وفي ريف ادلب حيث تعرضت لغارات عنيفة منطلقاً من سيطرة الفصائل المعارضة، علماً أن كلا المنطقتين هما ضمن اتفاقات خفض التصعيد.

ففي ادلب، تواصلت أمس «الضربات الجوية التي تشنها الطائرات السورية والروسية على مناطق عدة»، واتمت قوات النظام والمليشيات المساندة لها، سيطرتها على مدينة سنجار الاستراتيجية التي كانت بيد «هيئة تحرير الشام» في ريف ادلب الشرقي، لتبدأ مرحلة التوسع باتجاه الشمال الشرقي للوصول لخط أنبوب الصهور العسكري والذي يعتبر الهدف الاستراتيجي للحملة.

ويفصل قوات النظام عن مطار أبوالصهور العسكري بعد سيطرتها على مدينة سنجار قريبة 27كم، يمكنه الوصول إلى قرية الفرجة شمالي مدينة سنجار من كشف المطار العسكري بشكل كامل، علماً أن المطار قد تم إخلاؤه من قبل هيئة تحرير الشام في الثامن والعشرين من شهر أي قبل أكثر من شهرين، بعد الضربات الجوية الروسية.

وفي محاولة لوقف تقدم النظام، أعلنت «حركة أحرار الشام» النفير العام بريف ادلب الشرقي على أن تتم زيادة أعداد المقاتلين والعمل مع جميع الفصائل لاستعادة المناطق التي خسرتها الفصائل خلال الفترة الأخيرة ورفد الجبهات بالمقاتلين. وقالت الحركة في بيان لها إنه لم يعد خافياً على أحد المنعطف المدني الخطير المتمثل في تقدم النظام والمليشيات مدعومة بالغطاء الجوي الروسي، وضمت المجتمع الدولي على قرى وبلدات ريف حماة الشمالي وريف ادلب

أبناء لبنانية

«مرسوم الضباط» قد يجد انفراجة في الترقيات نصف السنوية

عتب خليجي على صمت الحريري حيال الإساءات الإعلامية

بيروت - عمر حنجر

كان المناخ السياسي في لبنان بارد والى تقليبه المعروف، هبة باردة وهبة ساخنة، فعلى صعيد مرسوم الأقدمية لضباط احدي دورات الجيش، انتقلت الواجهة من مستوى «مصائر» الرئاستين الاولى والثانية الى مستوى المكاتب الاعلامية للرئاستين، كما حصل امس، حيث من المؤكد حرص الرئيس ميشال عون ونبيه بري على متابعة كل شاردة وواردة في البيانات الصادرة عن مكتبيهما الاعلاميين. وكشفت مصادر في التيار الوطني الحر ان ازمة مرسوم الاقدمية لضباط باتت بحكم المؤجل الى ما بعد الانتخابات النيابية المرتقبة في 6 مايو المقبل.

وتحدثت مصادر التيار الحر عن مخرج ممكن عبر تأجيل هذا الموضوع الى الال من يوليو المقبل موعد الترقيات نصف السنوية للاسلاك العسكرية والامنية، حيث تكون هناك حكومة جديدة ومجلس نواب



رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مستقبلاً السفير الروسي في لبنان الكسندر زاسبين في السرايا (محمود الطويل)

جديد بالطبع. ويفترض قانوناً ان يوقع الرئيس عون مرسوم دعوة الهيئات الناخبة للاقتراع في مهلة اقصاها 22 الجاري التزاماً بالمهل القانونية، والا باتت الانتخابات عرضة للتأجيل.

كما يفترض بمجلس الوزراء اصدار مرسوم بتشكيل هيئة القيد العليا وآخر يتعلق بأقالم الاقتراع للمقيمين والمغتربين قبل الاول من فبراير المقبل. وواضح ان عدم الالتزام بهذه التواريخ يزعج الثقة باحتمال

اجراء الانتخابات في موعدها. بدوره، يواجه رئيس الحكومة سعد الحريري عتبا دبلوماسياً بسبب عدم مراعاة سياسة النأي بالنفس تجاه بعض الدول الخليجية، خصوصاً من جانب وسائل الاعلام المحسوبة على خط الممانعة وحزب الله.

وتقول المصادر المتابعة لـ «الأنباء» ان جهات عربية توفقت من الحكومة ورئيسها التدخل لوقف بث شريط غنائي ساخر تتخه قنسة «الجديد» المحسوبة على فريق الممانعة من خلال الطلب الى وزير الاعلام ملحم رياشي او الى المجلس الوطني للاعلام المرثي للمسوم عبر رئيسه عبدالهادي محفوظ حتى ولو اضطر الامر الى تحريك القضاء، لكن شيئاً من هذا لم يحصل، وقد عمم الشريط على كل وسائل الاتصال المعادية للاتجاهات الخليجية. وحول الالتزام في النأي بالنفس، نقلت صحيفة «الوطن» السعودية عن مصاربه سياسية

خبر وتحليل

واشنطن تحاصر «سوتشي» وترفض انفراد روسيا بالتسوية

بعد تحديد موعد مؤتمر «سوتشي» نهاية الشهر الجاري، والذي بدأ كأنه يرسم ملامح تسوية روسية خالصة، تغيرت الصورة، فإذا كان هناك شيء من التفاوض في مرحلة التدخل، فلا أثر له في مرحلة البحث عن الحل السياسي. الموقف الأميركي الجديد والصريح الذي أعلنه وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس قلب الصورة، فقد تحدث عن زيادة الوجود الأميركي المدني والديبلوماسي شرق الفرات، حيث يسيطر حلفاء أميركا الأكراد في «قوات سورية الديمقراطية» (سسد)، فرسم بذلك بداية مسار جديد، وزيادة في الوضوح رد على ولايتي الأسد و«الدينا خط فاصل بين المناطق.. وسيكون من الخطأ تجاوز هذا الخط»، هذا الجديد أريد موسكو فاتهم وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الأميركيين بأن «وجودهم يعيق التسوية السياسية ويهدد وحدة البلاد».

وتحده في الموقف الأميركي تلا أمرين: الاول، أنه سيكون أمام مؤتمر «سوتشي» مسودة دستور أعدتها موسكو، وسيتم التطرق إلى الهياكل الجديدة للدولة السورية، وأن البند الثاني سيكون البحث في الانتخابات، وأرفق كل ذلك بتهديد الجهة التي ستتغيب بأنه لن يكون لها مكان في سورية الغد. ورغم إعلان مقاطعة 40 جهة معارضة على الأقل، مضت موسكو بوضع قوائم المشاركة بالتوافق الجزئي مع دمشق وأنقرة وطهران، الثاني، يكمن في توافق الإدارة الأميركية على ما سمي «خطة سلام من أجل سورية»، وهو ما أعدته «مؤسسة راند» (قريبة من البنتاغون) التي تحت على ترسيخ النفوذ الأميركي في سورية مع دام النظام مستمراً، وتدعو لتشجيع قيام إدارات محلية وحكم ذاتي تشكل اتحادا كونفدراليا يهدف لاتفاق سياسي يطلق المرحلة الانتقالية، تحت شعار لا دور للأسد في مستقبل سورية، وحتى يتحقق ذلك فإن الولايات المتحدة بوجودها المباشر تدعم حلفاءها، وتوفر الضمانة لحماية المناطق الواقعة تحت سيطرتهم في شمال شرقي سورية (28% من إجمالي المساحة) وكذلك الجنوب السوري، حيث منطقة «خفض التصعيد»، كل ذلك يقود إلى استنتاج أن أميركا التي أنشأت القواعد العسكرية في الشمال والشرق السوريين، حددت مناطق النفوذ، معلنة رفضها انفراد روسيا بالتسوية السورية وبالحد، وربما أدى هذا الجديد الأميركي إلى خفض سقف توقعات مؤتمر «سوتشي». وموسكو تترك جيداً أن شرط نجاح واستمرار أي تسوية هو إعادة الاعمار، وإعزام سورية بتخطي أموالاً طائلة غير متوافرة لا عند الروس ولا الإيرانيين. وهكذا تبدو الصورة الآن: هناك حاجة روسية إلى شركة أميركية لأنها مدخل تثبيت وتكريس النفوذ والدور الروسيين أبعد من حدود الشرق الأوسط، والشراكة مع أنقرة وطهران غير كافية، ومنذ مجيء الإدارة الأميركية الجديدة ساد خطاب أميركي آخر وهو أن الإرهاب لا يقتصر على «داعش» و«النصرة»، بل إن نظام طهران هو المسؤول عن زعزعة الاستقرار، ولم تخف الإدارة الأميركية يوماً مطالباتها موسكو بالشاركة في كبح نفوذ طهران.

انتخابات 2018

المقعد الكاثوليكي في بيروت: بدأت تتبلور وتتضح تبعاً ملامح مواجهة ومناقشة قوية على المقعد الكاثوليكي في بيروت، والذي يتنافس عليه ثلاثة مرشحين في ثلاث لوائح:

1- ميشال فرعون، النائب والوزير، على لائحة القوات اللبنانية (التي تضم من حيث المبدأ عماد واكيم عن المقعد الأرثوذكسي، ولكن لم يتم ترشيحه رسمياً بعد).

2 - نقولا صحناوي نائيب رئيس التيار الوطني الحر، وسيترأس لائحة التيار التي تضم من حيث المبدأ نقولا تويني عن الكاثوليك، ولكن لم يحسم أمر ترشحه (هناك حديث عن إمكان حصول مقابضة بين المستقبل والتيار الوطني الحر بان يتبنى التيار مرشح المستقبل عن المقعد الأرثوذكسي نقولا شماس مقابل تبني المستقبل ادغار طرابلسي مرشح التيار عن الاقلية في بيروت الثانية.

3 - دافيد عيسى الذي يخوض الانتخابات للمرة الاولى وعلى لائحة حزب الكتائب المتحالف مع المجتمع المدني، وهذه اللائحة تتشكل نواتها، إضافة الى عيسى (عن المقعد الكاثوليكي)، نديم الجميل (المقعد الماروني) وزبياد عبس (المقعد الأرثوذكسي).

إعلاميات على طريق الزمان: من ظواهر الانتخابات النيابية المقبلة وعلاقتها الفارقة، تقدم إعلاميات بارزات لخوضها:

- بولا يعقوبيان حسمت أمر ترشحها مع ترجيح أن تترشح عن المقعد الأرثوذكسي في رحلة وتكون على لائحة تيار المستقبل التي تضم النائب عاصم عراجي عن المقعد السنني، لكن هناك من يشير الى احتمال أن تكون يعقوبيان مرشحة عن أحد مقاعد الأرمن في بيروت وأن تخوض الانتخابات على لائحة المجتمع المدني.
- منى أبو حزمة، من المحتمل أن تترشح في بيروت عن المقعد الدرزي وتتشجع من جهات درزية ناشطة في المجتمع المدني ومعارضة للثابت وليد جيلاط.
- في شدياق التي تدرس موضوع ترشحها في دائرة كسروان جبيل وعلى اللائحة التي تضم الدكتور فارس سعيد ومستقبلين.

«أزمة المرسوم» المستعصية وضعت جانبا وترحل إلى ما بعد الانتخابات النيابية

والقانون، فإنه يستشعر أن الهدف من اعتراف بري على المرسوم هو توجيه رسائل سياسية مشفرة إليه، أبرزها أنه منزعج من الرئيس القوي، ولا يستسيغ الشراكة الواسعة بين رئيسي الجمهورية والحكومة، والتي تعززت بعد الدور الذي أداه عون في معركة استقالة الحريري. مصادر مطلعة ترجح، مع انسداد أفق التسوية وعدم توافر حل وسط وتمسك بري وعون بموقفهما، وضع أزمة المرسوم جانبا لتظل الحكومة في مأمن ومناهي عن تداعياتها ولكن من دون ضمان الا يصيب الحكومة شيء من التباطؤ والتناقل في «الطاقة الانتاجية»، ولكن التداعيات الأبرز ستكون في الانتخابات النيابية وعلى صعيد التحالفات والمبارات، وعلى الأوجه فإن أزمة المرسوم أصبحت في حكم المجددة والعالقة وجرى ترحيلها إلى ما بعد الانتخابات النيابية عندما تطرح في معرض تشكيل الحكومة الجديدة مسألة وزارة المال ومن يتولاها وهويتها الطائفية والسياسية.

فإذا كان الرئيس بري يريد حكماً ثابتاً ووزارة المال للطائفة الشيعية ولحركة «أمل» وللوزير علي حسن خليل تحديداً، فإن الرئيس عون، وإذا صح أنه مع تكريس وزارة المال للشيعية، فإنه ليس مع بقائها في يد الوزير علي حسن خليل ويفضل أن تؤل إلى حزب الله أو التي من يسمنه من الطائفة الشيعية التي تزخر بالطاقات والكفاءات.

ما دفعت أثمانها أو أرغمت عليها، ومرسوم الترقيات منذ مطلع السنة معلق على الآخر، ولا يوقعه وزير المال ما لم يشطب منه الضباط المستعصيون من مرسوم الأقدمية، وحفظت وزارة الدفاع وقيادة الجيش من خلال جدول القيد حقوق الجميع في الترقية، بيد أنه لا مرسوم تقيات حتى إشعار آخر ما لم يمهره الوزير المختص الذي هو وزير المال.

- من جهة ثانية، تبدو المسألة ليست مسألة مرسوم وأقدميات وترقيات، وإنما معركة صلاحيات فتحت على مداها بين عون وبري، وكل من الرئيسين يحاول التمسك ببعض الإجراءات وتثبيتها، على أمل أن تتحول إلى أعراف تتمتع بقوة الدستور.
- وبالتالي، مرسوم الضباط يتجاوز الشكليات إلى عمق مشكلة صلاحيات الرؤساء وتوزيع مهمات الحكم، يضاف إليها العلاقة الدقيقة بين الرئيسين عون وبري، خصوصاً أن عون وصل إلى قصر بعيداً بعكس إرادة ورغبة بري، وهو سارع إلى تمكين تحالفه مع الرئيس الحريري فيما بدا وكأنها محاولة لفرض ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية، الأمر الذي دفع بري إلى التمسك أكثر فالتكر بمسألة توقيع وزير المال على المراسيم الموقعة من قبل رئيسي الجمهورية والحكومة. وإذا كان رئيس الجمهورية يعتبر أن ما فعله ينسجم مع الدستور

مرتبطة بتوقيع وزير المال، بعدما ألمح بري إلى أن الخلاف له علاقة باتفاق الطائف، وقال أمام زواره إنه لن يتراجع عن هذا الموقف «لأنه موضوع دستوري وميثاقي، وله علاقة باتفاق الطائف. فوجئت بعيداً بموقف بري ورفعه السقف السياسي، وصولاً الى اتهام الرئيس عون باستهداف اتفاق الطائف.

وقالت إن المسألة أعطيت حجماً أكبر من حجمها، وليس صحيحاً أن في الموقف الرئاسي مقدمة لإعادة البحث في الطائف، وإلا لكانت لدى رئيس الجمهورية وسائل أخرى كثيرة لبلوغ مثل هذا الهدف غير الموجود أصلاً، كاقتراحه مثلاً تعديلات دستورية هي من صلاحياته، أما إذا كان الهدف لدى البعض وما يسعون إليه هو تكريس التوقيع الثالث وإعادة النظر في الطائف، فهذا الأمر بالنسبة الى عون غير وارد، وليس من ضمن أولوياته إعادة النظر في الطائف.

باختصار، تأخذ الأزمة في تعقيداتها بعدين، الأول قانوني عملي والثاني سياسي ميثاقي:

- من جهة يعتبر رئيس الجمهورية أن نفاذ المرسوم بات من الماضي، بينما رئيس المجلس يرى أنه لا أصل لوجود المرسوم كونه باطلا لعدم اقتراحه بتوقيع وزير المال.
- قيادة الجيش عالقة بين حقوق عسكريها ونزاعات سياسية غالباً

ليس من مؤشرات الى وجود حل أو تسوية لازمة مرسوم منح أقدمية لضباط دورة العام 1994 التي تسمى «دورة عون»، وحتى ان «الوسطاء» انكأوا بعدما لسوا انسداد أفق التسويات والمخارج مع تمسك رئيسي الجمهورية والمجلس بموقفهما، لا بل الاتجاه الى مزيد من التصعيد مع خروج الخلاف عن إطاره القانوني الدستوري، ليصبح خلافاً سياسياً ميثاقياً.

وسلكت الأزمة خطاً تصاعدياً نتيجة:

- 1- توقيف مرسوم ترقية الضباط في الجيش اللبناني من جانب وزير المال علي حسن خليل، على خلفية تضمين المرسوم عدداً من أسماء الضباط الذين وردت أسمائهم في مرسوم الأقدمية.
- 2 - إصرار كل من الرئيسين ميشال عون ونبيه بري على موقفه من مسألة المرسوم، فرئيس الجمهورية يكرر أن المرسوم أصبح نافذاً بعد توقيعه منه ومن جانب الرئيس سعد الحريري، بينما يصر رئيس المجلس على إعادة المرسوم حتى يذيل بتوقيع وزير المال، على الرغم من أن الرئيس بري أوحى بأنه تقدم الى منتصف الطريق من خلال قبوله المرسوم شرط توقيعه من جانب وزير المال.
- 3 - إقدام بري على تكبير حجم الخلاف ليندفع الى منح ميثاقي يبدأ أكثر تعقيداً، ويتخطى كونه خلافاً على تنفيذ آلية دستورية